دعوة سعودية كويتية لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية

إسلام الراجحي

دعت السعودية والكويت، إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، لافتتين إلى أن هذه الخطوة "مسؤولية جماعية على الصعيد الدولي".

جاء ذلك، في كلمة للدولتين الخليجيتين، الإثنين، أمام اللجنة التحضيرية الثالثة لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي لعام 2020 (قضايا إقليمية محددة وتنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام 1995)، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

ودعا الأمير السعودي "سعود بن بدر بن سعود بن عبدالعزيز"، المجتمع الدولي والأمم المتحدة والدول الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، على أن تفي بالتزاماتها حيال إنشاء هذه المنطقة، وذلك تعزيزًا للسلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط خصوصًا والعالم أجمع.

وأوضح أن المملكة تؤيد ما جاء في بياني المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز، مشيرًا إلى أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل يعد من أهم أهداف وغايات معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، "لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، حيث أن استتباب الأمن والاستقرار في أي منطقة لا يأتي عن طريق امتلاك أسلحة ذات دمار شامل".

وبين الأمير "سعود بن بدر"، أن تكليف الأمين العام للأمم المتحدة لعقد مؤتمر للتفاوض على معاهدة ملزمة حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط بناء على قرار الجمعية العامة رقم 73/ 546، "يعد فرصة للتوصل إلى ترتيبات تستند إليها دول المنطقة بإرادتها الحرة، وبتوافق الآراء لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط".

أما المستشار الكويتي "عبدا العبيدي"، فشدد على ضرورة التزام كافة الأطراف بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وأضاف: "لا شك أن سعي المجتمع الدولي وتشجيعه لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في كافة أنحاء العالم يأتي من قناعة المجتمع الدولي بما تمثله المناطق الخالية من الأسلحة النووية من مساهمة

فعالة في خدمة أهداف وغايات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية".

وأشار "العبيدي" إلى أن الكويت تؤكد تمسكها بمؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1995 الخاص بالشرق الأوسط لتحمل مسؤولياتها في تنفيذ هذا القرار وضرورة اتخاذ خطوات ملموسة للشروع في إقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ولفت إلى أن المجتمع الدولي لا يزال عاجزا عن كشف الغموض الذي يكتنف سياسة (إسرائيل) إزاء أنشطتها وقدراتها النووية، مؤكدا أن انضمام (تل أبيب) كطرف غير حائز على السلاح النووي إلى معاهدة عدم الانتشار هو جزء رئيسي لتحقيق عالمية المعاهدة.

ونوه العبيدي إلى أن (إسرائيل) هي الطرف الوحيد في منطقة الشرق الأوسط غير المنضم، والعقبة التي تمنع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وفي سبتمبر/أيلول 2017، وقعت عشرات الدول على معاهدة حظر الأسلحة النووية في تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة، غير أنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى الآن، بسبب رفض بعض الدول أبرزها أمريكا وفرنسا وبريطانيا.

وتمتلك 5 دول الأسلحة النووية وهي الولايات المتحدة، والصين، وروسيا، وفرنسا، وبريطانيا، فيما لم توقع الهند وباكستان وإسرائيل على المعاهدة.

ولا تعترف (إسرائيل) رسمياً بامتلاك أسلحة نووية، على الرغم من تقارير دولية تشير إلى امتلاكها تلك الأسلحة.

المصدر | الخليج الجديد